

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## النقابة الوطنية للقضاة

الجزائر في 2019/09/21



## بيان

في تاريخ 20 و 21 من شهر محرم من عام 1441 الموافق لـ 20 و 21 من شهر سبتمبر 2019، انعقد المجلس الوطني للنقابة الوطنية للقضاة في دورته العادية الأولى، أين سجل بعد مناقشات وتدخلات أعضائه، الامتناع الشديد لجميع قضاة الجمهورية من الوضع المزري الذي يعيشه القضاء في الجزائر، واستمرار تجاهل مساعيهم في التكريس الفعلي لاستقلالية القضاء انسجاما مع الدستور الذي ينص على مبدأ الفصل بين السلطات، والتماطل غير المبرر في الإفراج عن الحركة السنوية للقضاة ومساومتهم بها، فضلا عن تطاول عدة جهات على سمعة القضاة والقضاء.

إن الإطار القانوني المنظم لعمل السلطة القضائية لطالما كان ولا زال يحول دون إرساء دولة القانون التي تعد مطلبا شعبيا ونخبويا ملحا، وذلك خلافا لما يتم التسويق له لدى الرأي العام الوطني. فالنصوص الحالية تكرر هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء، وهو ما يتجلى في القانون الأساسي للقضاء والقانون المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته، وفي هذا السياق فإن تحقيق استقلالية القضاء الفعلية تستوجب:

أولا- التعديل الفوري للإطار القانوني المتعلقة بالسلطة القضائية، وفي هذا الصدد شرعت النقابة الوطنية للقضاة في إعداد مشاريع القوانين التي تنظم عمل القضاء، معتمدة في هذه التعديلات على إرساء القطيعة مع النصوص التي تتيح اغتصاب صلاحياتها لصالح السلطة التنفيذية.

ثانيا- التكفل الفوري بالوضعية الاجتماعية والمادية للقضاة، ووضعهم في ظروف مناسبة تكفل كرامتهم، بما يتلاءم والمهام الحساسة المنوطة بهم، والالتزامات المفروضة عليهم، والتضحيات الجسام التي يقدمونها.

وعليه، قرر المجلس الوطني للنقابة الوطنية للقضاة بإجماع أعضائه، اتخاذ نهج التصعيد بالطرق المتفق عليها كوسيلة وحيدة لتحقيق موجبات الاستقلالية بشقيها القانوني والمادي، فضلا على وجوب الإعلان عن الحركة السنوية للقضاة دون تأخير، وتعلم النقابة كل الجهات بنيتها في التصدي بكافة الوسائل القانونية ضد أي مساس بالسلطة القضائية ومنتسبها مهما كان نوعه أو مصدره.

تحيا الجزائر حرة ومستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

عن المجلس الوطني للنقابة الوطنية للقضاة

رئيس النقابة الوطنية للقضاة

